



## تسجيل ما لا يقل عن 719 حالة اعتقال تعسفي في تموز 2015

### أولاً: المقدمة:

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 وحتى الآن، ومن أبرزها خوف كثير من الأهالي من التعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يعرضهم لمزيد من الخطر والتعذيب، بدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعمليات ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى عشرات الملايين، وعلى الرغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 117 ألف شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تشير إلى أن أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل، 99% منهم لدى القوات الحكومية بشكل رئيس.

ومما رسّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكوماتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إن معظم حالات الإفراج تمت ضمن صفقات تبادل مع فصائل في المعارضة المسلحة.

كما تُنكر الحكومة السورية قيامها بعمليات الخطف أو الاعتقال، وذلك عند سؤال الأهالي عن أبنائهم المحتجزين من قبل القوات الحكومية، وتحصل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على معظم المعلومات من محتجزين سابقين.

جميع المعتقلين الموثقين لشهر تموز تم إلقاء القبض عليهم دون أي مذكرة اعتقال، وهذا الأمر أصبح مسلماً به ومنهجياً في 99.9% من حالات الاعتقال التي تقوم بها القوات الحكومية بمختلف تصنيفاتها (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الأجنبية)، وعلى مدار لقاءاتنا مع آلاف المعتقلين منذ عام 2011 وحتى الآن لم نسمع بمحاكمة اعتقال واحدة تمت بمذكرة اعتقال أو حتى تبرير، بل إن أغلبها تأخذ طابع خلع الأبواب والاعتقال من داخل غرف النوم في المنازل، أو عبر الحواجز في الطرقات، ويبدو لنا أن السلطات الحاكمة تتعمد فعل ذلك كي لا تترك دليلاً يُشير إلى مسؤوليتها عن عمليات الاعتقال تلك وماتبها من تعذيب وعنف جنسي وقتل خارج نطاق القانون وغير ذلك.

### محتويات التقرير:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: تفاصيل التقرير.

- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها القوات الحكومية (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية).
- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها قوات «الإدارة الذاتية» الكردية.
- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها التنظيمات الإسلامية المتشددة.
- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها فصائل المعارضة المسلحة.
- حالات إطلاق سراح من مراكز الاحتجاز المختلفة.
- نقاط مدهامة وتفتيش نتج عنها حجز للحرية.
- حالات خطف قامت بها جهات لم تتمكن من تحديدها.
- ثالثاً: أبرز حالات الاعتقال التعسفي في شهر تموز.
- رابعاً: التوصيات.





كما تتمتع السلطات الحاكمة 99.9% من المعتقلين من التواصل مع محامٍ أو الأهل أو أي أحد، ولم تتم معاقبة أحد من مرتكبي هذه الجرائم أو حتى غيرها، ولم نسجل أي حالة من هذا القبيل، بل هناك تشجيع وحصانة من قبل السلطات الحاكمة نفسها لمرتكبي هذه الجرائم.

سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال القوات الحكومية ما لا يقل عن 117 ألف شخص، ذلك منذ بدء الحراك الشعبي في آذار/ 2011، ويعود ارتفاع أعداد المعتقلين إلى عدة أسباب من أبرزها:

- كثير من المعتقلين لم يتم اعتقالهم لجرمة قاموا بارتكابها، بل بسبب نشاط أقربائهم في فصائل المعارضة المسلحة، أو بسبب تقديم مساعدة إنسانية.
- أغلب حالات الاعتقال تتم بشكل عشوائي وبحق أناس ليس لديهم علاقة بالحراك الشعبي أو الإغاثي أو حتى العسكري.
- إن النظام السوري يستمر باحتجاز الآلاف من المعتقلين على الرغم من صدور أوامر قضائية بالإفراج عنهم، رغم كل ما يعاينه القضاء من بيروقراطية وترهل وبطء وفساد.
- سيطرة القوات الحكومية على المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية المرتفعة كمراكز المدن الرئيسية وممارساتها المنهجية لعمليات الاعتقال العشوائي بحق المدنيين من سكان هذه المناطق.
- تعدد الجهات المخولة بعمليات الاعتقال والتابعة للقوات الحكومية وقيامها بعمليات الاعتقال التعسفي دون الرجوع إلى القوات الحكومية أو الجهات القضائية التابعة لها، واحتفاظ هذه الجهات بمعتقلات خاصة بما لا تخضع لأي رقابة قضائية من الجهات الحكومية ولا يعامل المعتقلون في مراكز الاحتجاز هذه وفق القوانين السورية المنصوص عليها.
- الانتشار الواسع لعمليات الاعتقال بدافع الابتزاز المادي أو بدوافع طائفية، وتبين سجلات الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن ما يزيد عن 95% من المعتقلين لدى القوات الحكومية والمليشيات التابعة لها هم من السوريين السنة.
- بالإمكان الحصول على تفاصيل أي معتقل عبر كتابة اسمه على محرك البحث الموجود على موقع الشبكة السورية لحقوق الإنسان، كما إنه بإمكانكم إدخال اسم وتفصيل أي معتقل، وسيقوم فريق العمل الخاص بتوثيق المعتقلين بالتحقق من البيانات، ثم إدخالها في حال صحتها.

## ثانياً: تفاصيل التقرير:

تميزت الاعتقالات التعسفية في شهر تموز بقيام قوات «الإدارة الذاتية» الكردية بحملات اعتقال تعسفي بحق نشطاء كرد ضمن المناطق الخاضعة لسيطرتها في محافظة الحسكة، وذلك على خلفية نشاطهم السياسي المعارض للتوجهات السياسية لقوات «الإدارة الذاتية» الكردية، وشملت الاعتقالات أطباء ومدربين وإعلاميين وطلبة.

كما ارتفعت أيضاً معدلات الاعتقال التعسفي التي قام بها تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية) في مدينة الرقة بدوافع مختلفة، من أبرزها: مخالفة تعليمات التنظيم التي تمنع استعمال الأجهزة المستقبلية لخدمة الإنترنت، عدم الالتزام بأداء مناسك الصلاة في المساجد، تجارة الدخان.

كما طال الاعتقال العديد من الشباب الذين فروا من معسكرات التجنيد التابعة للتنظيم.

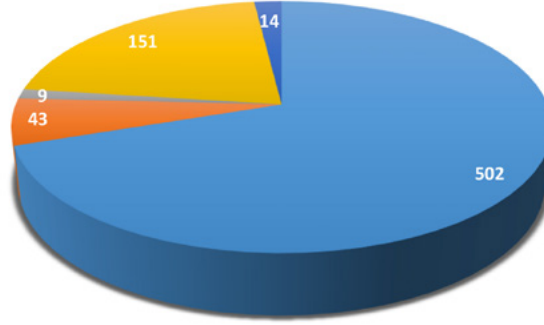
تركزت عمليات الاعتقال التي قام بها عناصر تابعون لتنظيم جبهة النصرة بحق عناصر وضباط من فصائل المعارضة المسلحة ممن تلقوا تدريبات خارج سوريا.





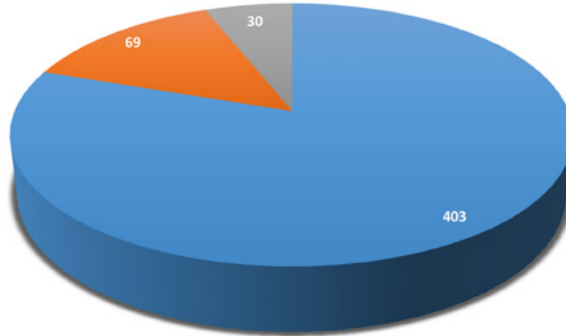
الجدول التالي يوضح توزيع حالات الاعتقال التي حصلت في شهر تموز، والتي تمكنا من تسجيلها، ونؤكد أن هذا هو الحد الأدنى، بسبب الظروف الأمنية واللوجستية.  
حصيلة الاعتقالات التي وثقت خلال تموز توزعت على النحو التالي:

### حصيلة الاعتقالات



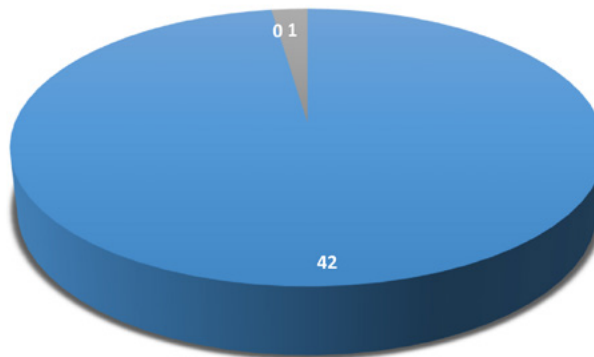
■ جبهة النصر ■ تنظيم داعش ■ فصائل المعارضة المسلحة ■ قوات "الإدارة الذاتية" الكردية ■ القوات الحكومية

### القوات الحكومية



■ أطفال ■ إناث ■ ذكور

### قوات "الإدارة الذاتية" الكردية

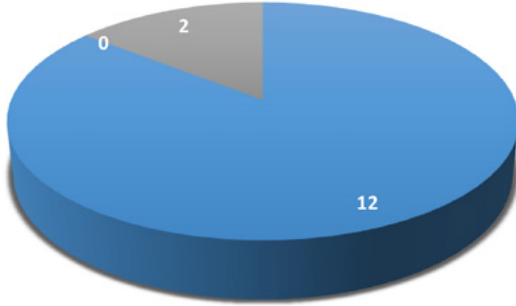


■ أطفال ■ ذكور



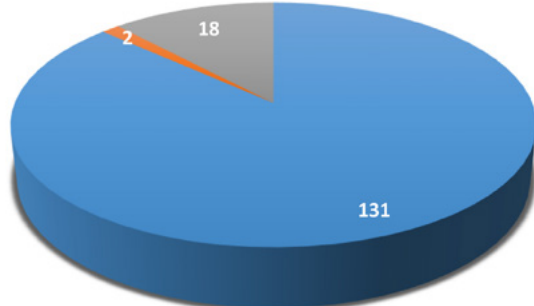


### جبهة النصرة



■ أطفال ■ إناث ■ ذكور

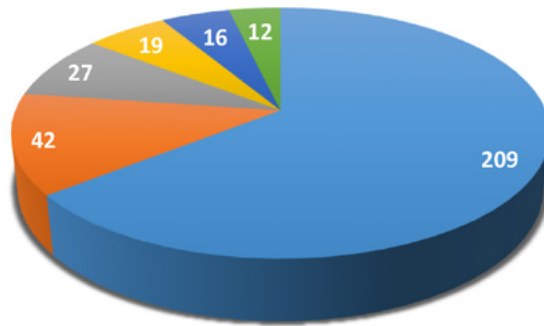
### تنظيم داعش



■ أطفال ■ إناث ■ ذكور

أما حالات إطلاق سراح المحتجزين من مراكز الاحتجاز المختلفة، فقد توزعت على النحو التالي:

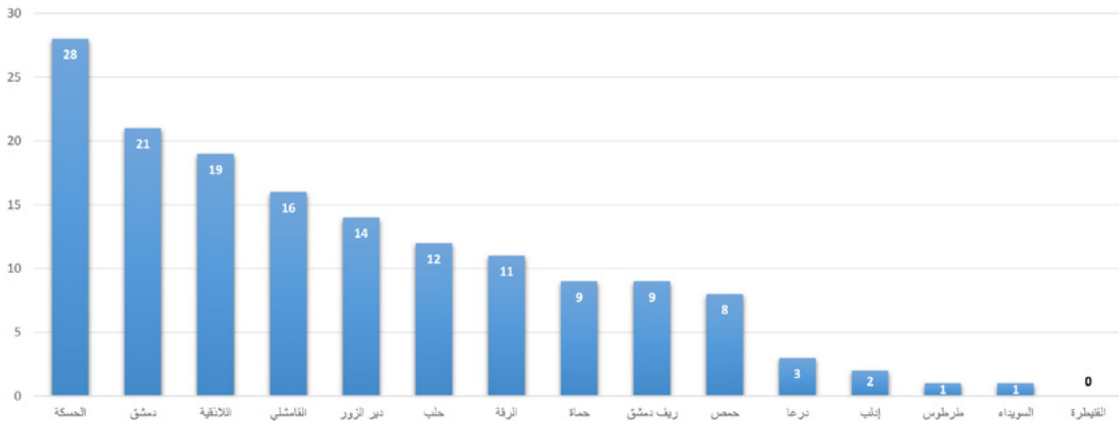
### إطلاق سراح المحتجزين



■ تنظيم داعش ■ الأفرع الأمنية ■ السجون المدنية والعسكرية  
■ فصائل المعارضة المسلحة ■ قوات "الإدارة الذاتية" الكردية ■ جبهة النصرة

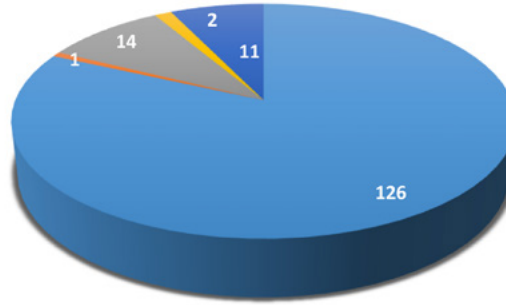
نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، توزعت على النحو التالي:

### نقاط المداهمة والتفتيش



## الجهات المسؤولة عن المداهمات:

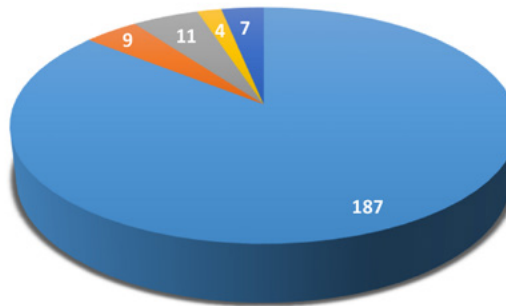
### المداهمات



■ القوات الحكومية ■ فصائل المعارضة المسلحة ■ تنظيم داعش ■ جبهة النصرة ■ القوات الكردية

حالات خطف قامت بها جهات لم تتمكن من تحديدها:

### حالات خطف



■ القوات الحكومية ■ فصائل المعارضة المسلحة ■ تنظيم داعش ■ جبهة النصرة ■ القوات الكردية

## ثالثاً: أبرز حالات الاعتقال التعسفي في شهر تموز:

### القوات الحكومية:

ك.د. (تم التحفظ على الاسم لدواع أمنية)، أنثى، من حي كفرسوسة بمدينة دمشق، تبلغ من العمر 24 عاماً، ناشطة في المجال الإغاثي، بتاريخ 12/ تموز/ 2015 اعتقلتها القوات الحكومية بعد مداهمة مكان إقامتها، تم نقلها إلى إدارة المخابرات العامة، لا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.



أمل عصفور، أنثى، فلسطينية سورية، من مخيم اليرموك بدمشق، عضو في منظمة الهيئة الوطنية الأهلية الفلسطينية، بتاريخ 5/ تموز/ 2015 اعتقلتها القوات الحكومية من مخيم اليرموك بدمشق واقتادتها إلى جهة مجهولة، أفرج عنها بتاريخ 15/ تموز/ 2015.



### تنظيمات إسلامية متشددة:

العقيد نديم الحسن، من مدينة منبج بريف حلب، يبلغ من العمر 48 عاماً، ضابط منشق وقيادي في صفوف المعارضة المسلحة، بتاريخ 29/ تموز/ 2015 قامت عناصر مسلحة تابعة لتنظيم جبهة النصره باعتقاله أثناء تواجده بمنطقة اعزاز بريف حلب، مازال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

### قوات «الإدارة الذاتية» الكردية:

الطفل محمود شيخو، من الدرباسية بمحافظة الحسكة، يبلغ من العمر 13 عاماً، بتاريخ 23/ تموز/ 2015 اعتقلته قوات «الإدارة الذاتية» الكردية من ملعب كرة القدم في الدرباسية، لم تتمكن الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تحديد مصيره أو مكان اعتقاله حتى اللحظة.

عيسى الحاج طه، من مدينة رأس العين بمحافظة الحسكة، يبلغ من العمر 47 عاماً، قيادي في حزب الوحدة الديمقراطي الكردي، بتاريخ 25/ تموز/ 2015 اعتقلته قوات «الإدارة الذاتية» الكردية من مدينة رأس العين، لم تتمكن الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تحديد مصيره أو مكان اعتقاله حتى اللحظة.

الأربعاء 22/ تموز/ 2015، اعتقل الكاتب عبد الحكيم بشير خضر المعروف بـ ”حكيم رفي“، مدرس لغة كردية وعضو الهيئة الإدارية لفرع الحسكة لاتحاد الكتاب الكرد، من قبل قوات الأسايش الكردية، ذلك من مكان عمله الواقع في حي المفتي بمدينة الحسكة، واقتادته إلى جهة غير معلومة، وقد جاء ذلك ضمن حملة اعتقالات شملت بعض الشخصيات الكردية، ومن ثم أصدرت قوات الأسايش بياناً في 27/ تموز/ 2015 تبرر اعتقالهم بتهمة «مساندة العصابات المسلحة وتسهيل مرور بيشمركة روج آفا» على حسب تعبيرها.

### فصائل المعارضة المسلحة:

ماهر شاكر، من محافظة دمشق، يبلغ من العمر 46 عاماً، رجل دين ورئيس الهيئة الشرعية في دمشق وريفها، حائز على شهادة الدكتوراه في العلوم الشرعية، بتاريخ 3/ تموز / 2015 قامت عناصر مسلحة تابعة لفصيل جيش التوبة باعتقاله من منطقة زملكا بريف دمشق، أفرج عنه بتاريخ 4/ تموز/ 2015.

### جهات لم تتمكن من تحديدها:

الناشط الإعلامي أنس خطاب، من قرية بيانون بريف حلب الشمالي، ناشط إعلامي ومصور في وكالة سماتر للأخبار ومسؤول إعلامي في تنسيقية بيانون، بتاريخ 24/ تموز/ 2015، قامت عناصر مسلحة مجهولة باعتراض طريقه أثناء عودته من مدينة حلب واختطافه بقوة السلاح، تم استجوابه لعدة ساعات، أطلق سراحه بتاريخ 25/ تموز/ 2015.

### التوصيات:

لا بد على مجلس الأمن من متابعة تنفيذ القرارات:

2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، والقرار 2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، والقرار 2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حد للاختفاء القسري.

يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تحمل مسؤولياته تجاه مئات آلاف المحتجزين والمختفين في سوريا.

